العدد الأول من مجلة أركان المتخصصة بنشر الأحكام والدراسات والبحوث القانونية والمقالات

أركان
للإعلام القانوني
Arkan Law Media

10
سنوات من التميز

أركان في هذا العدد

اعلام قانوني وتحدي جديد

هل تداول العملات الرقمية مجرم قانونا؟

موقف الكويت القانوني من الكيان الصهيوني

أثر تأجيل أقساط البنوك وحث المتعاقدين في تعديل العقد

التمييز تفتح باب مطالبة المواطنات المتزوجات من غير كويتي بعلاوة الأبناء

الجنة تحت أقدام الحكومات!

عشرون شخصية دستورية وقضائية وقانونية

تشيد بتجربة أركان في الاعلام القانوني

بقلم رئيس التحرير المحامي/
حسين العبدالله

اعلام قانوني وتحدي جديد

يدخل حساب أركان القانوني اليوم تحدياً اعلامياً جديداً بصدور مجلته القانونية الشهرية والتي ستسلط الضوء على القضايا القانونية والقضائية ونشر البحوث والدراسات والمقالات القانونية، وعرض الأحداث التاريخية القانونية لمتابعيها استكمالاً لدورها في نشر الوعي القانوني في الكويت ولمتابعيها الكرام في انحاء الوطن العربي.

وعلى الرغم من ان ذلك التحدي سيضعنا في أركان أمام مسؤولية المتابعين في نشر وعرض ما هو جديد لهم بمختلف القضايا القانونية، فإنه سيمثل إضافة بلا شك للإعلام القانوني الذي يقوده حساب أركان منذ نشأته في عام 2011 ويكمل اليوم عامه العاشر في تناول القضايا القانونية بكل مسئولية وامانة في النقل والعرض.

في هذا التحدي سنكون مثل ما يتوقعه منا متابعينا بتقديم كل ما هو جديد ومميز على الساحة القانونية من طرح للقضايا ذات الأهمية على الساحتين الكويتية والعربية، وعرض ما يتصل بهما من بحوث ودراسات ومقالات بعد التأكد من جودتها وسلامتها من خلال فريق متخصص بذلك.

في الختام نتمنى أن نوفق في هذه التجربة الجديدة على الاعلام في دولة الكويت والتي حرصنا من خلالها على تبني طرح فكرة الاعلام القانوني، وذلك بعد ان كشف الواقع الحاجة الملحة اليه والى ضرورة الاستمرار فيه، لما سيحققه ذلك من زيادة للوعي والثقافة القانونية في دولة الكويت.

عشرون شخصية دستورية وقضائية وقانونية تشيد بتجربة أركان في الاعلام القانوني

بذكرى مرور 10 سنوات على انشاء حساب أركان القانوني الذي انطلق في عام 2011 اكدت عشرون شخصية دستورية وقضائية وقانونية في الكويت وعدد من الدول العربية على اهمية الدور الذي يقدمه حساب أركان القانونية الذي قام بانشائه مكتب أركان للإستشارات القانونية بهدف نشر الوعي والثقافة القانونية في الكويت ، وليصبح مصدرا للقانونيين للحصول على آخر الاحكام القضائية والدراسات والبحوث القانونية دعما من أركان للبحث العلمي القانوني في الكويت وفي يلي نص آراء الشخصيات القانونية :

د. عادل الطبطبائي

فيصل المرشد

د. فايز الظفيري

د. فيصل الكندري

د.محمد بوزبر

عطاء مثمر

قال المستشار القانوني في الديوان الاميري الخبير الدستوري د. عادل الطبطبائي أن الوسائل التي تهتم بالقضايا القانونية تتعدد من مجلات علمية متخصصة وندوات فكرية تنشر الابحاث القانونية المتخصصة وتعلق على الاحكام القضائية برصانة.

ويضيف المستشار الطبطبائي قائلا : غير أن حساب أركان القانوني جاء بفكر متجدد أضفى طابعا له مذاق خاص فهو ينشر الاحكام الصادرة بنفس يوم صدورها وهذا أمر يحسب لـ أركان حتما ، فضلا عن الندوات المتخصصة التي يعقدها واستضافته لشخصيات قانونية لها في الاغلب الاعم من الحالات وجودا قانونيا له قيمته العلمية المعروفة وأن املنا ان يستمر هذا العطاء المثمر وان ياخذ ابعادا اعمق خدمة للثقافة القانونية.

سدنة العدالة

من جانبه قال رئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس المجلس الاعلى للقضاء السابق المستشار فيصل عبدالعزيز المرشد بمناسبة مرور 10 سنوات على انشاء أركان أن موقع «أركان للفكر والثقافة القانونية»:

هكذا أودُ أن أطلقُ هذا العنوان على هذا الموقع المُميز: أركان بمناسبةِ مرورِ عقدٍ من الزمان على إنشائه. والذي ذاعَ صيتُه بين خاصته ومتابعيه الأوفياء- من سدنة العدالة ورجال الفكر والقانون وطلبة الحقوق وكل باحث ودارس . لِما أختصَّ بهِ من دراسات قانونية هامة ولقاءآت رفيعة مع رجال القضاء وأساتذة القانون ومشرعين برلمانيين ومختصين دستوريين.

و أركان والمشرفون عليه حريصونَ كُل الحرصِ. على متابعة كل جديد وحديث ومفيد يُطرَح على الساحة القانونية والقضائية،وتميزها في السبق في ذلك وأجتهادها على نشر كل مايهم متابعيها من أحكام قضائية هامة أومبادئ قانونية تضعها المحكمة العليا في قضايا الرأي العام الهامة أو التي تكونُ محلاً للنقاش والجدل لدى المختصين.أولا بأول، حتى صارت خيرُ صديقٍ لكلِّ مُهتمٍّ في هذا المجال؛ فتقدم له كُلَّ مايحتاجهُ وينتظرهُ مما يُشبعُ نهمهُ لكل فكرةٍ ورأيٍ مُستَنير في مجالٍ مُعيّن؛ويزودهُ بقيمةٍ مُضافه قيِّمة . -

لقد أضحى: أركان موئلا لكل جديد ومفيد في مجال الفكر القانوني ومرجعاً في نشر الثقافة القانونية الرفيعة.ولا غَروَّ بعد ذلك إن تميَّز بالكلمةِ الصادقةِ والمعلومةِ الموثَّقةِ والأداءِ الرفيع.

فهنيئا لـ أركان هذه السمعة الطيبة والأنتشارِ الواسع في فضاء المتابعين والمُهتمين، والى مزيد من التقدم والتطوير والأزدهار و مع أطيبِ التحايا واجمل الامنيات .

اكدوا بذكرى مرور 10 سنوات على انشاء المدونة الالكترونية اضافتها للعلوم القانونية في الكويت

القضايا القانونية

من جانبه يقول عميد كلية الحقوق د. فايز الظفيري أن حساب أركان القانوني يعد الاول في عرض الاحكام القضائية الحديثة والتي تتناول اتجاهات القضاء الكويتي، فضلا عن عرض الدراسات والبحوث القانونية والقضايا القانونية من قبل المختصين.

ويضيف د. الظفيري قائلا : ان حساب أركان اهتم بمناقشة القضايا القانونية لاسيما المعروضة على الساحة وذلك من خلال استاتذة مختصون في المجالات والتي نجحوا من خلالها عرض القضايا والحلول بما يخدم الصالح العام .

ويبين الظفيري قائلا : نأمل أن تتطور تجربة حساب أركان ليصبح مركزا للدراسات والبحوث القانونية في الكويت وان يكون سفيرا للاعلام القانوني الى خارج دولة الكويت نظرا لتخصصه واهتمامه بعرض ومناقشة العلوم

القانونية بكل مهنية وشفافية وحيادية تامة .

قال رئيس ادارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح حسين المسعد انه يتوجه بالتهنئة للقائمين على حساب أركان بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشائه.

واضاف المستشار المسعد قائلا بأن هذا الموقع الفريد والمتميز قد جاء ترجمة حقيقية لتلبية رغبات المشتغلين في الحقل القانوني ، حيث أنه أصبح يشكل رافداً من روافد المكتبة القانونية التي نعتز بها ، لما يقوم به من نشر الأحكام القضائية والدراسات والبحوث القانونية التي لا غنى عنها لأي باحث أو مهتم أو مطلع .

العلوم القانونية

بدوره قال عميد كلية القانون الكويتية العالمية د. فيصل عبدالله الكندري انه بعد سيطرة وسائل التواصل الاجتماعي على تبادل المعلومات الأمر الذي أدى إلى سهولة الوصول إلى الحسابات المهنية والفنية للاستفادة منها كل في مجال تخصصه وعمله أو حتى الانتفاع منها لتوسيع مدارك معرفته.

ويضيف الكندري قائلا : من هنا خرجت أركان بفكرة انشاء حساب قانوني في وسائل التواصل الاجتماعي وتفوقت على غيرها من الحسابات من حيث إيصال المعلومات والأخبار القانونية والأحكام القضائية الجديدة بسرعة وبمصداقية مما سهلت للأكاديميين التعليق الفقهي عليها، والمحامين الاستفادة منها، والسياسيين لبناء مواقف سياسية عليها ، والدولة لمعرفة المستحدث في العلوم القانونية والقضائية والنواقص في تشريعاتها وقرارتها إما لإصدار تشريع جديد لسد فراغ أو إصلاح خلل.

المبادرة التي قدمها مكتب أركان تهدف لنشر الوعي والثقافة القانونية في البلاد ودعما للباحثين

صلاح المسعد

د. فايز الكندري

د. عبدالعزيز سالمان

د. محمد الفيلي

د. أحمد المليفي

الاعلام القانوني

قال رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت واستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. إبراهيم الحمود أن حساب أركان القانوني يعتبر من أهم منصات الاعلام القانوني في دولة الكويت حيث يمكن الثقة بما ينشر فيها من مقالات وابحاث ودراسات كما انها من اهم مراكز توثيق الأحكام القضائية ويهتم الكثير من الفقهاء في اتخاذها كمنصة لنشر الآراء الفقهية. ونتمنى لها الاستمرار في هذا العمل المحترف وهي حقاً غدت من المراجع العلمية للبحث الاصيل.

لذلك نتمنى لحساب أركان التوفيق والنجاح ومزيد من التقدم وندعوها الاستمرار الجاد المعهود لعملها في تقديم كل ما هو نافع ومفيد للقانونيين .

بدوره قال أمين عام هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) د.محمد عبدالرحمن بوزبر انه بمناسبة مرور 10 سنوات على إنشاء حساب أركان القانوني والذي يهتم بنشر الاحكام والدراسات والبحوث والمقالات والندوات واللقاءات القانونية ذات الجدوى العالية

اتقدم الى القائمين والعاملين فى هذا الحساب القيم بأسمى آيات التهنئة والتبريكات راجيا من المولى عز وجل أن يسدد دائما خطاهم لما فى خير لهذا التخصص ونتطلع دائما ... الى كل ما هو جديد ومستحدث فى كافة الميادين القانونية.

نجاح مبهر

اما عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. فايز عبدالله الكندري أن مكتب أركان للاستشارات القانونية حقق طيلة مسيرته من إنجازات برئاسة وتوجيه صاحب النجاح المبهر والتطور المتسارع المحامي/ حسين العبدالله. كان ولا يزال أكبر دافع لبذل كل الجهد والعمل على التطوير المستمر وتقديم الجديد دائمًا والاجتهاد في المجال القانوني. كما أننا لمسنا في مواطن عديدة حرص الاستاذ حسين العبدالله الجلي على توثيق حلقة الوصل وحبل الاعتصام بين أركان العدالة المتمثلة في الاساتذة المحامين والقضاة الأفاضل وجعل حساب أركان حاضناً للمسئولية المجتمعية في التنمية القانونية وتعزيز الوعي القانوني للمجتمع، وخلق روح المنافسة في الساحة القانونية وتقديم خدمات تتجاوز مسألة الخدمات التقليدية، وطرح قضايا قانونية مختلفة للنقاش وتبادل وجهات النظر التي كان لها أوضح الأثر في إقرار تشريعات وتعديل عدد منها، والأهم من ذلك الوقوف أمام توجهات تشريعية مخالفة للدستور وبيان عورها، واصبح الحساب مرجعا للمهتمين من الاساتذة والقضاة والمحامين وغيرهم وذلك كله بمهنية عالية وباقتدار بمراعاة الدقة والبعد عن التكسب الاعلامي والتسويق للمكتب، وهذا بحد ذاته تحد لم تستطع الحساب المماثلة من مضاهاته، ولقد شرفت بالمشاركة بالعديد من فعاليات حساب أركان من ورش عمل وندوات وحلقات نقاشية، واتمنى للقائمين عليه كل التوفيق والسداد .

توثيق

بدوره قال نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في جمهورية مصر العربية المستشار د. عبدالعزيز سالمان أن نشر الثقافة القانونية العامة والمتخصصة من المهام الكبرى والضرورية للمجتمع خاصة اذا كانت هذه الثقافة تاتى اليك ميسرة وموثقة توثيقاً دقيقاً، وقد قامت

أركان بهذه المهمة خير قيام وعلى اكمل وجه وبجدية تامة من خلال نشر ابحاث و مقالات و دراسات و حوارات وعلى مدى عشر سنوات منتظمة فى مصداقية تامة وهو امر يبعث على السرور ويستحق الاشادة فتحية تقدير لموقع أركان ولكل القائمين عليه والى مزيد من التقدم .

د. مساعد العنزي

د. حسين بوعركي

د. مشاري العيفان

د. إبراهيم الحمود

فيصل الخريبط

مصدر قانوني

بينما قال الخبير الدستوري واستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. محمد الفيلي أن مبادرة أركان بنشر المعرفة القانونية تستحق وقفة تحليل و اشادة من حيث الفكرة ذاتها و من حيث ادواتها و من حيث اسمرارها و قد بلغت عامها العاشر .

ويضيف الفيلي قائلا : الفكرة جيدة ، فمن حق الجمهور المتابع سواء كان مهتما بالشأن العام او بالشأن القانوني ان يتابع الاحداث ذات الصلة ، وقد وجد في مبادرة أركان صدرا ممتاز يتابع الاحداث و المستجدات من خلاله حتى غدت أركان مصدرا يوصي الاساتذة طلبتهم بمتابعته ، ولعل اهمية هذه المبادرة راجعة لعدم وجود ادوات متابعة سريعة تعنى بهذه الاحداث ... فالدوريات العلمية متباعدة فترات الصدور و حين ولادة التجربة لم تكن المواقع المتاحة للجمهور موجودة كما موقع المحكمة الدستورية اليوم .

ويوضح الفيلي قائلا: الاداة التي استخدمتها أركان تساعد على المتابعة السريعة و هي بطبيعتها متاحة للجمهور العريض واستخدام ادوات التواصل الاجتماعي و ادوات النشر الالكتروني كان مبادرة منطقية من جهة وذكية من جهة اخرى. و لم تقتصر أركان على نشر نصوص التشريعات و احكام القضاء فقد مدت نطاق نشاطها في النشر للادوات المرئية و المسموعة كما شملت نشر المقالات و التحليلات و الابحاث . و هذا التنوع اثرى التجربة و افاد الجمهور بشكل اضافي.

ويبين الفيلي قائلا: ان استمرار التجربة يتضمن دلالات متعددة ... ففيه دلالة على حيوية القائمين عليها و دلالة على فعلية اشباع حاجة الجمهور للمعرفة القانونية وهذه التجربة الثرية يمكن اثرائها بشكل اضافي من خلال تصور نظام للبحث يرفق بها فيسمح للجمهور بالحصول على تمارها بشكل اغزر و لعل هذا هدف تسعى له أركان وتدركه في المقبل من الايام.

من جانبه قال وزير التربية ووزير التعليم العالي والنائب السابق د. أحمد عبدالمحسن المليفي أن حساب أركان من الحسابات الجادة التي تنشر الثقافة القانونية والعامة على شكل نشر الأحكام والدراسات والبحوث والمقالات وبث الحوارات.

واضاف د. المليفي ان استمرار الحساب لمدة عشر سنوات يعد نجاح كبير في ظل توجه الكثير من الناس البحث عن المعلومة السريعة على حساب المصداقية لافتا الى ان حساب أركان استطاع بدقة متابعته، ومصداقية معلوماته، أن يكون مصدر مهم للمعلومة.

مركز دراسات

بدوره يقول رئيس قسم القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. مساعد العنزي كاساتذة اكاديمين نلجا احيانا الى حساب أركان للوصول الى بعض المصادر التي عجزت في الحصول عليها في مكتبة كلية الحقوق او حتى مصادر البحث على الانترنت او باقي المكتبات في الكويت، واشهد انا وغيري لهم من القانونيين كاعضاء هيئة تدريس او محامين او قضاة او وكلاء نيابة او فتوى والتشريع ان ما ينشر من دراسات ومقالات يخضع للمراجعات القانونية قبل نشره فضلا عن وضع الاحكام القضائية الحديثة على الموقع وحساب أركان سباق في نشر الاحكام وعرضها.

ويضيف العنزي قائلا : ان القائمين على حساب أركان يعملون ليل نهار ومهنية واحترافية لتقديم ماهو جديد ونتمنى ان يستمر العمل في أركان ليصبح مركز للدراسات والابحاث القانونية وهي فكرة تخدم الكويت والقانونيين فيها .

من جانبه قال رئيس قسم القانون الجزائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. حسين بوعركي أن مناسبة مرور 10 سنوات على انشاء حساب أركان القانوني الاعلامي وهذا المشروع المثري الذي افاد المتعاملين والعاملين في القانون حيث اصبح قاعدة بيانات لجميع الاحكام القضائية الصادرة في الكويت ولاحدث البحوث والدراسات التي تناقش القضايا على الساحة القانونية ونحن كباحثين نشكر الجهد في كتابة البحوث وايجاد الاحكام وتبادل الاراء ولجميع القائمين على الحساب الشكر على هذا الجهد الطيب.

بينما قال استاذ القانون الجزائي في

المحتوى القانوني

قال استاذ القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. خالد الهنديانى أنه بمناسبة مرور 10 سنوات على إنشاء حساب أركان القانوني اود ان اشكر القائمين على هذا الحساب واهنئهم على مرور هذه الاعوام متمنيا لهم دوام التوفيق والانجاز والابداع.

واضاف د. الهنديانى قائلا ان حساب أركان القانوني حقق قفزة نوعية في الاعلام القانوني وكان مبادرا وسباق في انشاء هذا الحساب الذي بكل بساطة سهل لنا تلقي المعلومة القانونية بمختلف التخصصات وجعلنا مواكبين للابحاث والدراسات القانونية الجديدة ومعاصرين للاحكام القضائية فوفر علينا عناء البحث في الدوريات، هذا بالاضافة الى تنوع المحتوى القانوني الذي ينشر في الحساب سواء من حيث التخصص او طريقة النشر كالمقالات والندوات واللقاءات فوفروا لنا المادة العلمية بكل يسر وسهولة، كما ان لحساب أركان اطلالة دولية في بعض المواضيع، استطيع ان اقول ان هذا الحساب اصبح مرجعا علميا لنا نستقي منه المعلومة القانونية او القوانين المنشورة او القرارات.

كلية الحقوق بجامعة الكويت د. مشاري العيفان أننا نحتفل اليوم بحساب أركان بمناسبة مرور 10 اعوام على تاسيس هذا الصرح الشامخ الذي اعتز و افتخر بانه موجود في بلدي،

فمنذ عرفت هذا الحساب شعرت اني اكتسبت مصدر للمعرفة القانونية قيم وصادقا ولا يستهان به بدولتي الحبيبة الكويت.

فكل الشكر لحساب أركان وشكرا للمؤسسين و القائمين على هذا الصرح الشامخ و عقبال نحتفل سويا باليوبيل الفضي والذهبي و اليوبيل الالماسي لهذا الحساب.

بدوره اشاد استاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق في الاسكندرية د. عوض محمد عوض بتجربة حساب أركان القانوني في نشر الوعي والثقافة القانونية ولاسهامه في المجال القانوني بدولة الكويت والوطن العربي بعد ان تخصص في نشر الاحكام والبحوث والدراسات القانونية إلى الباحثين والمشتغلين في علوم القانون منذ نشاتها وحتى الان .

بدوره قال رئيس جهاز التفتيش القضائي ورئيس الدائرة الجزائية السابق في محكمة التمييز المستشار فيصل محمد الخريبط أن حساب أركان القانوني جاء في وقت وزمان مناسب لتهيئه المجتمع بشكل عام في كثير من المسائل والدراسات والابحاث التي تفيد تبصير المجتمع الكويتي بصفه خاصه والمجتمعات الاخرى بصفه عامه بدل الانغلاق القانوني.

واضاف المستشار الخريبط قائلا : فكان حساب أركان القانوني استوعب تلك الفكره الابداعيه واظهر الجانب الوطني من رجال القانون بصفه عامه في التعبير القانوني ونشر دراساتهم وارساء المفاهيم وهذا لايتأتى الا بجهد القائمين في حساب أركان القانوني وبمثل شخص المحامي الاستاذ القدير حسين العبد الله وهو جزء رئيسي في هذه المنظومه القانونيه الرائعه والتي بحق جعلتني واخرين نشكل تواصل لاينقطع واثراء قانوني مميز

وفقكم الله وجعل هذا الحساب والقائمين ان يستمر ليحقق الهدف المطلوب وهو جزء من سعاده الناس ان حقوقهم مصانه والتزاماتهم معروفه .

من جانبه يقول رئيس ادارة الفتوى والتشريع السابق د. عبدالرسول عبدالرضا ان فهم القانون من الامور التي تحتاج الى الاطلاع الواسع والبحث المستمر ذلك ان القانون ليس علما نظريا بل هو الحياة في المجتمع بجميع حاجاته المختلفة

د. عوض محمد عوض

د. عبدالرسول عبدالرضا

د. حسن السيد

د. خالد الهنديانى

د. فهد الزميع

والمتنوعة . كليات الحقوق كليات مهنية مثل الطب والهندسة . لان القوانين تنظم العلاقات بين افراد المجتمع في جميع مناحي الحياة وكذلك العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية المختلفة سواء كانت اشخاص معنوية عامة او خاصة وقد قام موقع أركان بدور بارز وهام في مجال نشر الثقافة القانونيةباسلوب سهل ممتنع ذلك ان المؤتمرات واللقاءات الوفيرة والمتنوعة التي مع العاملين في الحقل القانوني.

بدوره يقول استاذ القانون الدستوري في كلية القانون بجامعة قطر د. حسن عبدالرحيم السيد « ان فرحتي كانت كبيرة عندما وقعت عيني على تغريدة لحساب أركان على تويتر منذ سنوات، ربما أعاد نشرها أحد الزملاء، فرجعت إلى التغريدات العديدة التي سبقتها فوجدت أن كل واحدة منها لا تقل أهمية وثراء عن الأخرى. فقمت بمتابعة الحساب مباشرة.

ويضيف د. السيد قائلا: أركان منصة قانونية متميزة، وسبب تميزها كما أرى ثلاثة أمور لا تتوافر مجتمعة في الكثير من المنصات. الأمر الأول هو السرعة في متابعة الأحداث وتزويد المتابعين بالجديد، إذ لا تكاد ان تمر سويعات قليلة على صدور حكم قضائي من المحكمة الدستورية أو محكمة التمييز أو غيرهما، إلا ووجدتُ أركان قد نشره. ولا يصدر تشريع جديد إلا ووجدت نسخة منه في أركان ، ولا يمر حدث عام له جوانب قانونية إلا وسارعت المنصة إلى عقد ندوة أو استضافة أحد الخبراء القانونين لتناوله وإزالة ما يعتريه من غموض وابهام.

أما الأمر الثاني الذي يميز أركان فهو التنوع، فهذه تغريدة تنشر حكماً قضائياً صدر اليوم، وتلك تغريدة تنشر بحثاً علمياً رصيناً كتبه أحد القانونيين، وهذا خبرٌ عن تقسيم الدوائر القضائية في محكمة ما، وذاك تسجيلٌ لأحد المحامين يبدي وجهة نظره في مسالة قانونية أثير حولها الجدل، وهنا تعريف بكتاب قانوني متميز صدر حديثاً، وهناك إعلان عن ندوة قانونية يقيمها أركان ، وهكذا.

أما الأمر الثالث الذي يميز أركان فهو الاستمرارية بذات القوة والنشاط، فكم من منصة أو حساب بدأ أصحابه في شأنه بداية متميزة غير أنه مع مضي الأيام خفت بريقه وضعف نشاطه وهجره صاحبه قبل أن يهجره المتابعين له. أما أركان فالأمر بشأنه مختلف، فربيعه دائم مستمر وأزهاره يانعة لا تذبل، وها هو يقضي عامه العاشر بذات القوة والنشاط والكفاءة.

ويقول د. السيد أن أركان ثبّت تغريدته المتعلقة بالفلم الوثائقي عن الفقيه الدستوري الكبير عثمان عبدالملك الصالح رحمه الله تعالى، وهي تغريدة تستحق البقاء في المقدمة دائمًا. لتميز هذه الشخصية التي نفخر بها جميعًا. وهي تغريدة لها مكانة في قلبي إذ تعيدني إلى سنوات الدراسة الأولى قبل قرابة ثلاثة عقود، وإلى مدرج الأستاذ الدكتور عبدالحي حجازي في كلية الحقوق بجامعة الكويت، وأمامنا الأستاذ الدكتور عثمان عبدالملك ذو الهيبة والوقار، يلقي محاضرته بمهارة قل نظيرها، ويطرح الأفكار وثير الأسئلة، وعقول الطلبة وقلوبهم مشدودة نحوه، فرحم الله الفقيه الكبير عثمان، وجزاه عنا خير جزاء. ■■

المصدر الأول

قال رئيس تحرير مجلة الحقوق المحكمة الصادرة عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت واستاذ القانون الخاص د. فهد الزميع أنه يتقدم بالتهنئة لحساب أركان بمناسبة مرور 10 سنوات على انشاء الحساب القانوني الذي فرض نجاحه ليصبح المصدر الاول لنشر الثقافة القانونية و اخر المستجدات القانونية في الكويت. تميزت هذه التجربة الناجحة بتفاعلها مع مستجدات الواقع و طرح المشاكل القانونية من خلال المقابلات و المناقشات القانونية وهو الامر الذي جعل منه المرجع الرئيسي في الكويت كمنصة قانونية متألقة بمحتواها ومهنيتها، متمنيا لهم الاستمرار بهذا النجاح و التألق.

هل تداول العملات الرقمية مجرم قانونا؟

بقلم المحامي/ علي القلاف

العملات الرقمية هي عملات لا مركزية ومشفرة، وهي في بداياتها أشبه ما تكون بالوهم بالنسبة لغالبية الناس، كونها عملات افتراضية وغير مرئية، ولكن مع تطور الأيام ونمو التعاملات المالية الطبيعي انتقل من اعتباره رابط ما بين العملات الورقية ونظام الكتروني يسجل هذه التعاملات المالية إلى أن أصبحت العملة بحد ذاتها إلى عملات رقمية، وأصبح اليوم حجم سوق العملات الرقمية 2 تريليون دولار مما يعني أنه أكبر من سوق النفط العالمي.

وعلى الجانب الآخر فإنه يتساءل الأغلبية حول مشروعية العملات الرقمية من عدمها، فهل العملات الرقمية مرتبطة بجريمة أم لا؟

بداية فإنه لا يوجد قانون معين نص على تجريم التداول بالعملات الرقمية، ولم يتم تصنيفها من جرائم غسل الأموال، فالعملات الرقمية لها منصات تداول رسمية ولها شروطها وأحكامها بحيث تحفظ حقوق المتداولين، أي أن تحفظها من سرقة حساباتهم أو من العملات التي اشتراها المتداولون.

من المعروف بان سوق العملات الرقمية في تقلب من هبوط وصعود، وهذا الأمر طبيعي لعمليات التداول، فالتداول في البورصة الكويتية في تقلبات، فلا يوجد شيء يضمن زيادة العملة أو نقصانها إلا من تدرب على التحليل الفني للسوق فيمكنه تخمين ما إن كان في حالة صعود أم هبوط.

أصدر البنك المركزي مؤخراً بيان يحذر فيه من التداول بالعملات الرقمية، ولكنه لم يجرمها أو يمنع من التداول فيها أو تحصيل الأموال مقابل تلك الأموال وايداعها بالبنوك، وبهذا جعل لكل بنك حريته بقبول تلك الأموال المودعة مقابل بيع عملات رقمية من عدمه، فهناك بنك واحد في الكويت منع دخول الأموال إلى الحسابات الخاصة بالعملاء وذلك على حد تعبيره بأن المصدر مجهول، بينما أغلب البنوك لا تعارض حتى وإن كانت المبالغ طائلة فللعميل حرية اختيار طريقة التداول وفي أي موضع شاء شريطة ألا يكون البيع والشراء لشيء مجرم قانونا وغير مشروع.

والتداول في سوق العملات الرقمية غير مجرم، ويمكن لأي شخص أن يتداول بالطريقة التي يشاء وفق شروط البنك الذي يريد من خلاله إيداع الأموال بالعملات الرقمية، فاليوم نرى بعض المقاهي تقبل شراء منتجاتها مقابل العملات الرقمية، فلا يمكن مساءلة صاحب المحل جنائيا لأنه غير منصوص على تجريمها.

فتحذير البنك المركزي للتداول بالعملات الرقمية ما هو إلا تحذير ورفع المسؤولية عنه، حتى يكون غير مسؤول عن الربح ولا الخسارة لدى المتداولين، فالعملات الرقمية كما وضحنا سابقا بأنها غير مقننة وغير مركزية ومشفرة.

هناك مراكز نفوذ قوة متصاعدة للعملة الرقمية في سويسرا والتشيك وصربيا وروسيا والصين وأميركا وكوريا واليابان، وغيرها من الدول، وقد أعلنت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة عن استعدادهما لإصدار عملات رقمية قريباً.

العملات الرقمية هي بداية الثورة في عالم الأعمال وستضع نهاية للورق النقدي، وتعتقد الحكومات أن الورق النقدي كان إحدى أهم نقاط الضعف في المنظومة المالية الحالية، فهي ثغرة واضحة للفساد الإداري والرشاوى وتسهيل العمليات القذرة وغسل الأموال وغيرها من الأعمال غير المشروعة، وبالتالي سيكون هناك منظومة أكثر شفافية وأكثر فاعلية وأكثر كفاءة تعتمد على أسلوب غير مسبوق في الرقابة والتحكم، وهي ستخلق فرصاً استثمارية هائلة وعظيمة. وباعتقادي بأن العملات الرقمية هي خطوة انتقالية في منظومة المعاملات الاقتصادية، حيث ستكون المنظومة التقنية صانعاً للمنظومة المالية حول العالم وليست عنصراً مسانداً فقط كما هي عليه الآن. وكما أرى بأنها مصدراً مالياً جديداً يتكون وليس فقاعة كما يروج له، والنمو والإقبال عليه يؤكد أن المسألة مستدامة وليست مؤقتة. ■■

موقف الكويت القانوني من الكيان الصهيوني

الموقف الكويتي العام الرافض لما يجري في الأراضي الفلسطينية اليوم هو امتداد تاريخي لمواقف الكويت الرسمية والشعبية المتمثلة في رفض الاحتلال ضد الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية وهذا الرفض جاء على أكثر من جانب وصعيد، وهو ما يبرر اليوم حجم الغضب الذي توافق عليه جميع مكونات الشعب الكويتي لما يجري من احداث متواصلة في الملف الفلسطيني واعتبارها كما صرح سمو أمير البلاد بأن القضية الفلسطينية قضية الكويت الأولى.

امتداد القضية الفلسطينية في وجدان الشارع الكويتي جاء منذ النكبة الأولى وخروج الكويتيون في مظاهرات على رغم من بساطة الحياة في ذلك الوقت ووصول اخبار هذه الاحداث بشكل بطيء لصعوبة أدوات المراسلة، وتشكل هذا الأمر أكثر بعد قيام الدستور الكويتي ووجود سلطات رسمية تمثل الرأي الرسمي للدولة وسارت في تطبيق ذلك المؤسسات الدستورية متمثلة في موقف السلطة التنفيذية من خلال وزارة الخارجية بتذكير المجتمع الدولي في كل المحافل العالمية والاممية بالقضية الفلسطينية، وكذلك في مواقف مجلس الأمة المتعاقبة بشأن هذه القضية وما يشمله من طرح قوانين تمنع التعامل مع الكيان الصهيوني التجاري، وكذلك رقابة المحكمة على سلامة تطبيق هذه القوانين.

فقبل صدور الدستور الكويتي في عام 1962 وانتخاب مجلس الأمة واعطاءه حق تشريع القوانين صدر في 26 مايو 1957 مرسوم أميري يقضي بفرض المقاطعة على بضائع ومنتجات إسرائيل، وبعد العمل بالدستور، وتم اجراء انتخابات الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة، وبعدها أكملت السلطة التشريعية ذلك في إصدار القانون رقم 21 لسنة 1964 وهو

بقلم المحامي/ احمد الهندال

ما سنتناوله في مشرط الدراسة، وعلى الرغم ان هناك مرسوم صدر لاحقاً يعتبر فيه الكويت بحالة حرب دفاعية مع العصابات الصهيونية كما عبر عنه المرسوم.

وسينصب استعراضنا على القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل وهو القانون رقم 21 لسنة 1964 وستكون حسب الآتي: -1 الافعال المجرمة بالقانون ونطاقها المكاني والمادي -2العقوبات الواردة فيه -3جهة الاختصاص المناط بها تطبيق القانون -4 الاحكام القضائية في ظل وجود هذا القانون.

أولاً : الأفعال المجرمة وفق قانون 21/1964 ونطاقها المكاني والمادي.

قبل الدخول في هذا القسم يجب أن نذكر توطئة بسيطة وهو أن هذا القانون صدر في عهد الشيخ الراحل عبدالله السالم الصباح وهو الذي عرف عنه ميوله إلى الفكر العروبي فكان هذا القانون هو امتداد لمرسومه الذي أصدره في مايو 1957 كما ذكرناه في المقدمة، ويعتبر هذا القانون نتاج لهذا الفكر ، وكذلك هو جزء من اعتبار الكويت جزء لا يتجزأ من الوطن العربي كما عبرت عن ذلك المادة الأولى من الدستور، ولكن يجب النظر في اختلاف التسميات للكيان الصهيوني بين القانون المشار اليه والمرسوم الصادر بتاريخ 5 يونيو 1967 فالمرسوم الأخير أشار بالوصف للكيان الصهيوني باعتبارهم عصابات صهيونية أما القانون رقم 21 لسنة 1964 ذكر عبارة إسرائيل في مواضعه وهو ما يعني أن القانون سالف ذكر كان حريصاً على القواعد الإجرائية في تسميته بحيث لا يمكن لمخالفي هذا القانون من اعتدادهم بعدم وجود مسميات أخر للكيان الصهيوني كتوصيف وانه وضع اسم إسرائيل لإيقاف التجاوز على تلك القواعد وتحديد الكيان باسمه أما المرسوم

الاميري باعتبار الكويت في حالة حرب دفاعية ضد العصابات الصهيونية جاء تعبيراً للحالة السياسية وليس القانونية.

أما عن القانون سالف الذكر فلقد نص في مواده على عدة أفعال مجرمة ويمكن حصرها بالآتي:-

1 حظر القانون التعامل على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بأن يعقدوا بأنفسهم أو بوساطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل او يحملون جنسيتها او يعملون لحسابها او لصالحها أين ما كانوا متى ما كانت تلك المعاملات التجارية أو مالية أو تعامل أخر أياً كانت طبيعته، ولقد جمع النص في مادته الأولى المعاملات التجارية وغيرها أي أنه الحظر الوارد جاء بعمومية التعامل ولم يختصرها على المعاملات التجارية والمالية بل جمعها بكل اتفاق سواء كان مالياً أو تجارياً أو ولو كان اتفاقاً اعلامياً بين مؤسستين او افراد وتوسع الحظر ليشمل كل المنشآت والشركات التي لها وكالات ومصالح وفروع في إسرائيل أياً كانت جنسيتها.

ويعني ذلك أن نطاق الحظر هو نطاق شامل بحيث يتسع لمن يتعامل مع إسرائيل بشكل عام بوكالة أو فرع أو لديه مصلحة مع إسرائيل، وهذا يؤدي إلى اعتبار كل الوكالات العالمية التي لديها فروع في الكيان الصهيوني في قائمة الحظر.

أما مفهوم التعامل في المادة الأولى واتساعه جاء من تعبير المذكرة التفسيرية للمادة الثانية والتي حصرت حظر الدخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها وأوضحت أنها خاصة في العمليات التجارية، كما يحظر الاتجار فيها بأية صورة ويسري الحظر على القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة الإسرائيلية في دولة الكويت من أن ذلك الدخول او التبادل والحيازة قد وضعها في اطارها التجاري فقط دون الأنشطة الأخرى، واعتبرت ذات المادة كل المواد والسلع إسرائيلية إذا صنعت في إسرائيل أو يدخل جزء من صناعتها بإسرائيل أياً كانت نسبته وبأي شكل كانت، وتعتبر كذلك ايضاً البضائع والسلع المعاد شحنها او تم تصنيعها من مكان أخر بقصد تصديرها لحسابها أو لأحد الهيئات أو الأشخاص التابعة لها، والمادة الثالثة من القانون وضعت شرط للمستورد أن يقدم شهادة منشأ يبين بها البلد الذي تم صناعته بها وأن لا يدخل في الصناعة أي منتجات من البضائع والسلع الإسرائيلية.

2 أما النطاق المكاني لهذه الجرائم فهو بالإضافة إلى حظر التعامل والاتفاق ما بين احد الأطراف المحليين ليشمل في نطاق واسع جميع المنشآت والشركات التي لها تعامل مع إسرائيل أو تعمل لمصلحتها او يعاد تصدير سلعها لها، وشمل ذلك النطاق البضائع التي تصل إلى المناطق التي تعتبر تجارياً حرة في الكويت ويشمل ذلك السلع التي تنزل أو تمر للكويت برسم إسرائيل أو أحد الأشخاص أو الهيئات المقيمين بها، وهو يعني بذلك انه شمل كل الوكالات والشركات.

3 النطاق المادي للجرائم هو بحسب نص المادة الأولى يعني كل من يعقد اتفاقاً أياً كان نوع هذا الاتفاق سواء تجارياً أو مالياً أو غير ذلك كالاتفاقات بين المؤسسات الإعلامية أو الرياضية أو خلاف ذلك من اتفاقات، وأما فيما يخص المادة الثانية التي جاء نطاقها على تلك البضائع والسلع والمنتجات المحظور دخولها أو تبادلها أو حيازتها فهي في نطاقها التجاري والصناعي وما يمكن دخوله ولو كان عن طريق آخرين ودول أخرى.

ثانياً: العقوبات الواردة في القانون

أورد القانون عقوبة الحبس بالأعمال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات ولا تزيد عن عشرة سنوات والغرامة التي لا تزيد عن خمسة الاف دينار فإذا ارتكبها أحد الشخصيات الاعتبارية تنفذ العقوبة على من ارتكبها من المنتمين للشخص الاعتباري أو المسؤول عن ارتكابها، وكذلك يحكم بمصادرة المضبوطات ومصادرة وسائل النقل.

بالإضافة إلى ذلك فرض القانون نشر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالإدانة على نفقة المحكوم ضده بحروف كبيرة على واجهة محلاته التجارية، أو مصنعه، أو مخزنه، أو غيرها من الأماكن التي يعمل بها لمدة 3 شهور.

ورغم تلك العقوبات الا أن القانون أعفى من العقاب لمن يبادر من الجناة عند تعددهم بإخبار السلطات عن المشتركين في إحدى جرائم هذا القانون وأدى هذا الاخبار إلى اكتشاف الجريمة، وكذلك فرض للموظفين أو من غيرهم من يضبط الأشياء موضوع الجرائم المنصوص عليها أو يسهل ضبطها بمكافأة بنسبة 20% من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها.

ثالثاً: الجهات المناط بها تطبيق القانون

نص القانون أن من يملكون الضبطية القضائية هم الأشخاص التي يصدر بهم قرار من وزير المالية والصناعة وهم من يقومون بإثبات الجرائم الواردة بالقانون، وأما الشخص المشرف على المقاطعة الإسرائيلية هو رئيس الجمارك وجاء هذا الأمر امتداداً للمرسوم السابق إصداره على هذا القانون.

أما فيما يخص جهات التحقيق والتصرف والادعاء فقد خلى القانون من إناطة لجهة بعينها يرجع إلى القواعد العامة بالنسبة للعقوبة فمادامت العقوبة الحبس أقل من عشرة سنوات ولا تقل عن ثلاثة سنوات فهي جناية ويكون الاختصاص بها إلى النيابة العامة.

رابعاً: الاحكام القضائية في ظل وجود هذا القانون.

ساهمت السلطة القضائية كذلك في حماية الكويت من التعامل مع الكيان الصهيوني ومنتجاته من خلال بعض الاحكام القضائية التي أيدت قرارات المشرف على المقاطعة (مدير عام الجمارك) واعتبرت ان اصدار اللوائح اللازمة في تنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل او تعديل واعتبار قرار المشرف على المقاطعة في حظر التعامل مع الشركة المتهمة يعد متمماً لأحكام القانون رقم 1964/21، وأن زوال القيود على الشركات الموجودة في القائمة السوداء التي لديها معاملات مع إسرائيل والتي يضعها مشرف مكتب مقاطعة إسرائيل في فترة لاحقة لا يعني تطبيق القانون الأصلح للمتهم، ويكون قرار مدير عام الجمارك بوضع الشركة في القائمة السوداء سارياً وقت الجريمة.

الطعن 89/303 جزائي جلسة 1991/10/21

لمحكمة التمييز رأي في هذا الأمر حيث أنه بعد خروج الكويت من الغزو العراقي، والذي كان من آثاره السياسية قطع علاقة الكويت الرسمية مع السلطة الفلسطينية نتيجة موقفها من الغزو العراقي إلا أن موقف السلطة القضائية في الكويت كان ثابتاً في منع دخول البضائع الإسرائيلية ومعاقبة مرتكبها.

وفي نهاية هذا الاستعراض للقانون الموحد لمقاطعة إسرائيل يتضح ويتيقن لنا أن الكويت كانت مخلصة في موقفها بالملفات العربية قبل بداية الدولة الدستورية وبعدها وحتى في أحلك المواقف، وتجسد ذلك من خلال هذه القوانين والاحكام القضائية.

أثر تأجيل أقساط البنوك وحث المتعاقدين في تعديل العقد

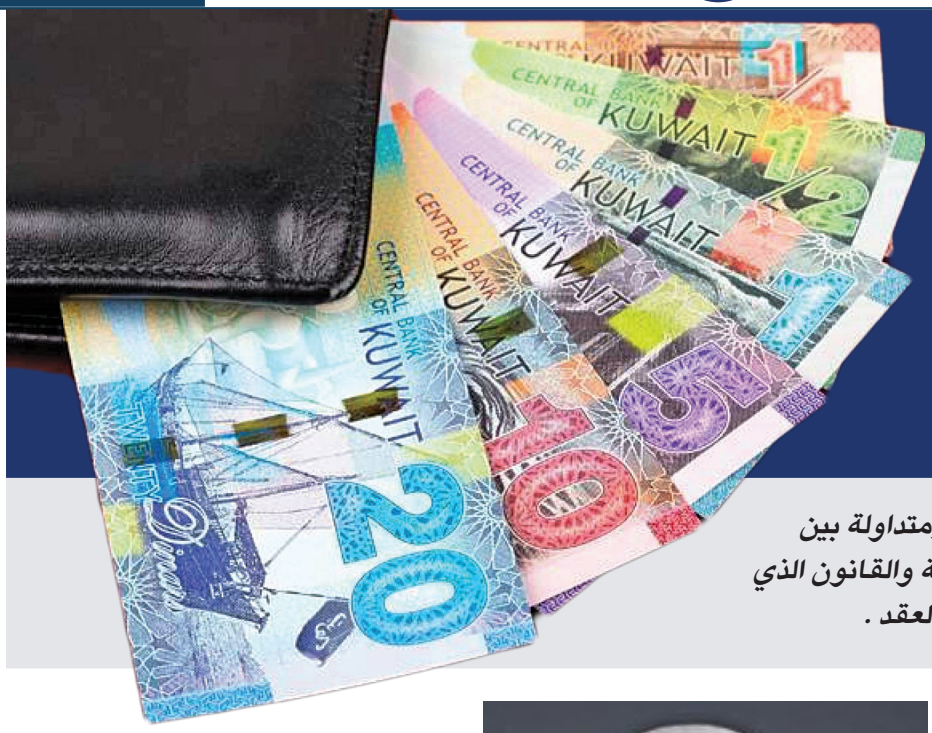

العقد شريعة المتعاقدين عبارة شهيرة ومتداولة بين الناس ترفع مكانة العقد ليكون الشريعة والقانون الذي ينظم العلاقة بين المتعاقدين أي اطراف العقد .

بداية يجب ان نقدم لماهية العقد تعريفاً كما جاء في القانون.

حيث ان العقد هو توافق ارادتين على انشاء التزام معين.

وايضاً العقد هو اتفاق يلتزم بموجبه شخص او عدة اشخاص اخرين بمنع او فعل او عدم فعل شيء ما.

فإذا كان بهذا المفهوم فإن الاتفاق وانصراف إرادة الطرفين هما أساس انعقاد العقد بالتالي لايجوز تعديله او نقصه الا بالاتفاق ايضاً بذات الإرادة .

القروض

اما اذا توغلنا في نوع من أنواع العقود وهي عقد القرض فهو لغة ، يعني ما يعطيه الشخص لغيره من مال على أن يرده اليه، وقانوناً – حسب المادة 543 من القانون المدني- القرض هو عقد يلتزم به المقرض أن يؤدي إلى المقترض مبلغاً من النقود أو أي شيء مثلي آخر على أن يرد اليه مثله نوعاً وصفةً وقدراً.

والمشرع الكويتي فرق بين نوعين من القروض الأول وهو القرض الحسن أو القرض المدني وفيه لا يحق للمقرض الحصول على فائدة والنوع الآخر من القروض هي القروض التجارية ويجوز أن يحصل فيها المقرض على فائدة مثل القروض التي تمنحها البنوك.

فإن القروض هي ابرام الافراد او المؤسسات التجارية اتفاق على الاقتراض من المؤسسة المالية المرخصة لذلك (بنك) وتلك العقود تعتبر عملاً تجارياً في نطاق

بقلم/ د. فايز الفضلي
مستشار ومدير مكتب أركان للاستشارات القانونية

نشاط البنوك المعتادة بالنسبة للطرفين أيا كانت صفة المقترض والغرض الذي خصص له القرض فالعبرة بقصد المقترض وقت التعاقد لا بالمصير الذي ينتهي اليه استعمال المقترض.

الاقتصاد الوطني

ولزيادة تنظيم تلك المعاملات المهمة التي تمس الجانب المادي بشكل مباشر لأطراف عقد القرض ولكبح جماح المؤسسات المالية وايضاً المقترضين في الدخول في تلك المعاملات بشكل غير منظم ومقنن .

ولما لتلك المعاملات الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني فقد اضفى القانون على تلك المؤسسات المالية رقابة من قبل البنك المركزي الذي يقوم بدوره في توجيه سياسات الائتمان ومراقبة الجهاز المصرفي في الكويت وذلك بمنح كافة الصلاحيات اللازمة لأداء هذه المهمة ووضع القواعد المنظمة للعمليات المصرفية وتحديد الفائدة والعمولات التي تتقاضاها البنوك عن القروض والرقابة عليها وتحديد الحد الأقصى لقيمة العمليات المصرفية والقروض وغيرها ، إضافة الى سلطة توقيع الجزاءات الإدارية على البنوك المخالفة للتعليمات المنظمة للعمل المصرفي لضمان تطبيق القواعد والالتزام بتلك الاحكام.

اتفاق

لكن يثور تساؤل أين إرادة المتعاقدين وأين الاتفاق الذي لايجوز تعديله الا بموافقة تعديله؟؟

لاشك ان مثل هذه الأسئلة التي تتبادر الى ذهن القارئ الذي يرى بأن من يحدد الاتفاق هو البنك المركزي وسلطة قد تكون اعلى من إرادة المتعاقدين فالإجابة هي بكل تأكيد بأن إرادة المتعاقدين تعلو على كل شيء وان دور البنك المركزي دور تنظيمي سابق على التعاقد ولاحق.

مفادها ان القواعد التنظيمية التي يضعها البنك المركزي هي قواعد تسري على جميع البنوك والمؤسسات المالية التي يلجأ اليها المقترض قبل التعاقد وتكون له حق الرقابة على تطبيقها .

سعر الفائدة

أي عند تلاقي إرادة المتعاقدين تكون هناك احكام على المؤسسات المالية عدم تجاوزها والسير وفق تلك الأطر

والقواعد وحتما تكون هناك عبارات وبنوك تدل على موافقة الطرفين في عقد القرض على الالتزام بتلك الاحكام والضوابط وباستعراض اهم تلك الضوابط التي هي صلب عقد القرض والتي نراها من البنود الجوهرية في عقد القرض وهي الاتفاق على الفائدة ، علماً بأن سعر الفائدة من الأمور المهمة التي يقوم بتنظيمها وإقرارها ومراقبة تطبيقها البنك المركزي والتي على أساسها يقوم البنك والعميل بالاتفاق عليها في عقد القرض والتوقيع على سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي.

الا انه قد يقوم البنك المركزي بتغيير الفائدة اثناء سريان العقد لنعود ونؤكد بأن إرادة المتعاقدين هي الأولى في سريان الاتفاق في عقد القرض ولتجاوز هذا الأمر فإن المتعاقدين ولاستعراض نص من عقد احد البنوك مع العملاء والذي يوافق العميل عليه ليكون الشريعة والاتفاق بينهم كالتالي:-

((يقر المقترض (الطرف الثاني) بأحقية الطرف الأول (البنك) في تعديل سعر الفائدة المطبقة على هذا القرض (العقد) حسب الأسعار التي يعلنها بنك الكويت المركزي على ان يقوم الطرف الأول بتعديل قيمة القسط الشهري بالزيادة أو النقصان دون الرجوع اليه وهذا إقرار وموافقة نهائية منه على اجراء التعديلات في هذا العقد بهذا الشأن.)).

بذلك نعود للتأكيد بأن العقد لازال شريعة المتعاقدين وبإرادتهم ، وعليه وما دفعنا لاستعراض ما تقدم للقارئ هو إعادة احياء وايضاح حقوق المتعاقد في عقد القرض الذي يأخذ طابع وسمعه بانه من العقود التي لايمكن المناقشة فيها ولايمكن تعديلها ومراقبتها لأنها مُحكمة وتقترب من عقود الإذعان بطبيعتها الخاصة المفترض التوقيع عليها على الرغم ان ما يحكمها هي ضوابط عامة من قبل البنك المركزي تسري على جميع البنوك والمؤسسات المالية.

إضافة إلى أن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم ازاحها الله تعالى عن بلادنا وبلاد المسلمين والعالم أجمع في القريب العاجل والقرارات التي جاءت من الحكومة في إقرار تأجيل الأقساط للقروض عن جميع المقترضين لمدة ستة اشهر في عام 2020 وتأجيلها ايضاً ستة اشهر عام 2021 ففي تلك الحالتين يجب ان نوضح قانونية التأجيل ، وأثره على العقد وهل تم بإرادة صريحة من المتعاقدين ام بإرادة منفردة وما هي الحقوق والاثار المترتبة على ذلك التأجيل.

ففي الحالة الأولى تأجيل الأقساط عام 2020 تم الإعلان عن تأجيل جميع الأقساط والاعلان عن من يرغب في عدم التأجيل اخطار البنك بذلك ، فإن رأينا ان تعديل مدة التعاقد وتأجيل الأقساط سوف يزيد المدة المتفق عليها في العقد ، إضافة الى ان تحصيل الفوائد مرتبط بتحصيل الأقساط ، إضافة الى الفوائد التأخيرية المفروضة في عقد القرض والمتفق عليها من قبل الطرفين ، بالتالي عدم تعديل الاتفاق وتعديل مدة العقد والتأكد من عدم احتساب الفائدة التأخيرية او إضافة للمدة التي تم تمديدها هو بمثابة تعديل بنود العقد الذي يتطلب اتفاق صريح بذلك يكون العميل المقترض على علم تام ودراية تامة بتفاصيل القرض والعقد بعد التعديل ، خاصة وان غالبية القروض لمدد طويلة ، لمدة خمسة وعشر وخمسة عشر سنة لإعادة احتساب ومناقشة التعديل عن نهاية الالتزام من الطرفين.

اما التأجيل الأخير الذي صدر بقانون رقم 3 لسنة 2021 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/4/18 والذي من رأينا هو اكثر تنظيماً والذي اكد على المسألة التي وردت في رأينا في التأجيل الأول عام 2020 ليكون التأجيل هو حق اختياري لمن يرغب بتعديل العقد مع البنك وحدد القانون مدة التأجيل وفوض البنك المركزي لوضع الضوابط لذلك كما في المادة الثانية منه .

وجاء في تعميم البنك المركزي الصادر في 2021/4/18 رقم 2 الى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل في الفقرة الأخيرة منه عبارة (لمن يرغب من المواطنين) .

وجاء ايضاً في شروط وضوابط تنفيذ احكام القانون رقم 3 لسنة 2021 الصادرة من البنك المركزي بأن تكلفة التأجيل الواردة في القانون تتحملها الدولة أي كمنحة ومسددة من قبل الدولة كما في المادة (5) من الشروط والضوابط.

بمعنى أنه لايجوز للبنك احتسابها ويجب استقطاعها من قيمة الفائدة المحتسبة من اجمالي فوائد القرض.

كما في المادة الثانية من ذات الشروط حددت ان يقدم العميل طلب للبنك خلال شهر من تاريخ نشر القانون أي يكون اخر يوم لتقديم الطلبات 2021/5/17 ويتم احتساب اليوم الذي نشر فيه القانون.

وفي النهاية فإن تسليط الضوء على مثل هذا الموضوع الهام والمستحدث كما في القرارات الأخيرة لمعرفة اطراف العقد حقوقهم واثر هذه القرارات وإمكانية مراجعتها والانتباه لها في تنفيذ التزاماتهم تجاه الطرف الآخر. ■■

التمييز تفتح باب مطالبة المواطنات المتزوجات من غير كويتي بعلاوة الأبناء

فتح الحكم القضائي الصادر من محكمة التمييز أحقية مطالبة المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير الكويتي الحصول على العلاوة الاجتماعية لأبنائهم اذا ما اثبتوا ان ابنائهم غير قادرين على العمل وهو الامر الذي سيفتح لهم باب المطالبة القضائية لتلك العلاوة الاجتماعية للابناء .

وكانت الدائرة المدنية الثانية في محكمة التمييز برئاسة المستشار عادل عبدالله العيسى قد قضت بإلزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بصرف العلاوة الاجتماعية لأربعة أبناء لمواطنة مطلقة من غير كويتي، بواقع 50 ديناراً لكل منهم، بعدما أثبتت المواطنة عجزهم وعدم قدرتهم على العمل الامر الذي سمح لها بالحصول على تلك العلاوة لابنائها الغير كويتين استنادا الى أحقيتها كمواطنة كويتية .

وقالت محكمة التمييز في حيثيات حكمها في الطعن رقم 2020/55 مدني 2 ، بعدما ألزمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف تلك العلاوة منذ عام 2016، وهو تاريخ تقاعد المواطنة من إحدى شركات الدولة، إن المواطنة رفعت دعواها بالمطالبة بحق من الحقوق المقررة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية، ابتداءً، يتعلق بصرف تلك العلاوة فقط دون تعديل ما تم صرفه من معاشها التقاعدي، ولذلك فإن دعواها مقبولة.

ولفتت المحكمة إلى أن الخبير المنتدب في الدعوى انتهى إلى أن المؤسسة قد حسبت للمواطنة معاشها التقاعدي، وتم إخطارها بربطه منذ عام 2016، غير أنها لم تحتسب علاوة أولادها بمقدار 50 ديناراً لكل منهم، كما لم تقدم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ما يثبت إضافتها تلك العلاوة إلى راتب المواطنة التقاعدي، وهو ما تقضي به المحكمة باحتساب العلاوة للأولاد الأربعة، حسب النظم المعمول بها حتى تاريخ الاستحقاق.

المحكمة قررت احقيتها لمواطنة بعدما أثبتت عجز ابنائها عن العمل

يذكر بان عدد من المواطنات المتزوجات من غير كويتين قد لجأن سابقا إلى المطالبة ببعض العلاوات الاجتماعية المالية التي يقرر القانون صرفها لارباب الاسر الكويتية الا انها قوبلت بالرفض، في حين أجاز قضاء محكمة التمييز مؤخرا المطالبة ببعض تلك المطالبات . ■■

من تجاربهم

الجنة تحت أقدام الحكومات!

يجلس خلف مكتبه ومن خلفه تقف عشرات شهادات التقدير والتكريم والأوسمة عُلقت على الحائط، حتى يُخيل للناظر أنه يجلس أمام القائد روميل بطل حرب العلمين الشهيرة، كنا نتبادل النفاق المصلحي المُغلف بالوطنية، وإلا فماذا سيجمع كاتبًا معارضًا وجنرالاً أمنيًا في نهار يوم من أيام شتاء شباط إلا ذلك!، قطع حديثنا اتصال من «معاليه» ومعاليه هو مسؤوله عن أمن البلاد وأمانها وسكينة أهلها، «ألو! صباح الخير معاليك، إي قضّبناها، بحالة تلبس معاليك، أرسلنا لها مخبر ومسكناها، نعم نعم معاليك، تامر»، نفسك تمامًا سيدي القارئ تصورت أن الأجهزة الأمنية والعين الساهرة تمكنت من القبض على أحد المطلوبات للانتربول وخالته C.I.A لضلوعها في جرائم الإرهاب أو أن المذكورة على أقل تقدير تكون أحد المتورطين بجرائم فساد متعلقة بالمال العام، لم أستطع أن أحبس فضولي فأنا أتعامل مع الفضول كمواطن من العالم الأول له كامل الحرية، سألته من تكون تلك التي يبدأ مسؤولنا الامني يومه ببشرى القبض عليها؟ أخبرني «القائد روميل» أنها فتاة في بداية العقد الثاني من عمرها، كان قد انتشر لها مقاطع مصوّره بثتها في حسابها الخاص في «سناب چات» وهي تمارس السادية الجنسية مع مجموعة من الشبان!، كربط والتقييد والضرب والإذلال وتقبيل القدم وتوجيه الشتائم الجنسية ومخاطبتهم بـ«كلبي المطيع» أو «يا عبدي» ولا أفهم العبارة الأخيرة هل هي اثارة جنسية أو حوار من مشهد مسلسل تاريخي !، بطبيعة الحال هناك من يستمتع بمثل هذه الأمور وهناك من يشمئز منها ويعتبرها حالات مرضية تستدعي العلاج وآخرون من فصيلتي لا يكترثون لها، ليس هذا مقام الإسهاب عن مثل هذه السلوكيات فعلم النفس مازال في جدل حولها، رغم تسامح العالم المتحضر مع هذه الميول طالما لم تتعدى على الآخرين ولم تصل إلى حدود الإيذاء المفرط، حتى أنهم باتوا يخصصون متاجر خاصة لبيع الأدوات التي يحتاجونها كالهراوات والسياط والسلاسل والأغلال وخلافه من الأشياء التي تستخدم في غرف التحقيق في الشرق الأوسط السعيد، أجبت الجنرال الجالس أمامي «مبروك! إذن ستزداد شهادات التقدير التي خلفك شهادة جديدة بالقبض على مكلبنة الرياجيل ومعذبتهم!، وحتمًا ستنام الأسر قريرة الأعين في منازلها بعد إيداع هذه المجرمة الخطيرة في غياهب السجن»!

إنه زمن الإنتصارات المظفرة يا سيدي، والحزم سياج العدل كما تعلم وليس هناك أمام كل من يفسد في الأرض ويعيث فيها نباحًا إلا الحزم وكل الحزم، فهذه الفتاة اقترفت ذنبًا لا يغتفر، ألا تعلم هذه الحمقاء أن ما قامت به يُعد تهمة «انتحال صفة رسمية»؟ فالجلد بالسوط ليس لإشباع الرغبات الجنسية واللهو، فكم من الإعترافات خرجت تحت أقبية الأمن بفضل هذه السياط؟ وكم من متهم كان بريء حتى تثبت «مكانته» خرً معترفًا بجرمه تحتها؟ كيف لها أن تقوم بمهام مناطة بحماة الرطن الذين يحق لهم وحدهم أن يستخدموا القيود مع المواطن، ووحده يمتلك حق جعل المواطن ينبح كالكلب المجذوم والتعامل مع أفراد المجتمع كجراء صغيرة؟ ويحها أن مهمة «كلبنة المجتمع» لا تقوم بها إلا السلطات عبر تعبئة المجتمع وهندسته تعليميًا واقتصاديًا وسياسيًا، فكيف تسنى لها أن تقفز على ما ليس لها به علم ولا قدرة؟! فإن كان لا بُدّ فمن الأفضل أن تكرس موهبتها وتنظم لكليات الشرطة في الأقطار العربية أو تترشح في الإنتخابات البرلمانية أو تبحث عن وظيفة في مكاتب كبار المسؤولين في الدولة حيث يستمتع وينتشي الجميع بتعذيب المواطن ودهسه وبالقانون.

لقد انتصرت الدولة وأستتب الأمن وإذا أردتم أن تسمع السلطة صوتكم فعليكم بالنباح على طريقة زبائن «مكلبنة الرياجيل» فبعض الحكومات لايشاهد من القيود إلا قيد صديقتنا المذكورة، ولا تسمع إلا صراخ المازوخيين، ولا تسمح لكائن من كان أن يجعل المواطن يخر خاضعًا ليقبل أقدام سواها فالجنة تحت أقدام الحكومات!

أبوعسم

العدد الأول من مجلة أركان
المتخصصة بنشر الأحكام والدراسات
والبحوث القانونية والمقالاتنت

رئيس التحرير
المحامي/ حسين العبدالله

الهاتف
22499191
22499193

67701880

العنوان
الكويت / شارع فهد السالم /
السوق الكبير / برج B
الدور الثامن

البريد الالكتروني
info@arkanlow.com
www.arkanlaw.com

تابعونا على حسابنا في تويتر
@arkanlaw

العنوان: الكويت / شارع فهد السالم /
السوق الكبير / برج B – الدور الثامن

الهاتف: 22499191 - 22499193

البريد الالكتروني: info@arkanlow.com

www.arkanlaw.com @arkanlaw